مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

المواطنة بين الشريعة والدستور: دراسة في فكر الدكتور محمد جواد جاويد من خلال كتابه حقوق شهروندي(المواطنة)

حسين رفيق شفيق الصالحي ، محمد جواد جاويد

HosseinRafiqAlsalhi@gmail.com – javid@ut.ac.ir

استلام البحث: 14/12/2025	مراجعة البحث: 08/01/2026	قبول البحث:10/02/2026

الملخص:

يستعرض هذا البحث مفهوم "المواطنة" من منظور الشريعة الإسلامية والدستور الحديث من خلال فكر الدكتور محمد جواد جاويد كما تم طرحه في كتابه "حقوق شهروندي" (المواطنة). في الفكر السياسي المعاصر، يرتبط مفهوم المواطنة بقيم الحداثة، والحرية، والتعددية، والمساواة أمام القانون. ولكن ماذا لو تم طرح هذا المفهوم من داخل حضارة ذات تراث فقهي عميق، حيث لا تنفصل السياسة عن العقيدة، ولا تُفهم الحقوق إلا من خلال الواجبات؟ يُبحر الدكتور جاويد في فكره ليعيد تعريف "المواطن" ليس فقط كفرد في الدولة، بل ككائن قانوني وأخلاقي له مكانة في النسق الإلهي والاجتماعي معًا. يعيد جاويد تشكيل مفهوم المواطنة الذي تأسس في الغرب على أساس العلمانية والفردانية، ليتبنى السياق الإسلامي الذي يوازن بين الحرية والانضباط، وبين الحق الشخصي والمصلحة العامة، وبين صوت الفرد ونبض الأمة. عمل الدكتور جاويد ليس دفاعًا عن الدين أو حقوق الإنسان بشكل تقليدي، بل هو بيان فكري يسعى إلى تقديم نظرية للمواطنة تكون وفية لهوية الأمة وعادلة تجاه مواطنيها، مهما اختلفت انتماءاتهم ومعتقداتهم. يقدم الكتاب ساحة حوار بين الشريعة والقانون، بين النص والتأويل، بين العقيدة والدولة، ويسهم في تقديم رؤية متماسكة لتنظيم العلاقة بين الفرد والدولة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة دون السقوط في فخ الاستبداد باسم الدين أو الانصهار في مفاهيم حداثية غربية لا تراعي الخصوصيات الثقافية. تعد هذه الدراسة رحلة فكرية تهدف إلى إعادة التفكير في الأسس القانونية والاجتماعية للمواطنة في العالم الإسلامي، وتحدي النظريات التقليدية حول العلاقة بين المواطن والدولة.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، الشريعة، الدستور، الدكتور محمد جواد جاويد، الفكر الإسلامي.

Abstract

This research explores the concept of "citizenship" from the perspective of Islamic Sharia and modern constitutions through the thought of Dr. Mohammad Javad Javid as presented in his book "حقوق شهروندي" (Citizenship Rights). In contemporary political thought, the concept of citizenship is linked to values such as modernity, freedom, pluralism, and equality before the law. But what if this concept is approached from within a civilization with a deep legal heritage, where politics is inseparable from belief, and rights are understood only through duties? Dr. Javid dives into his thought to redefine the "citizen" not only as an individual within the state, but as a legal and moral being with a position in both the divine and social system. Javid reshapes the concept of citizenship, which was established in the West based on secularism and individualism, to adopt an Islamic context that balances freedom with discipline, personal rights with the public good, and the voice of the individual with the pulse of the nation.

Dr. Javid's work is not a traditional defense of religion or human rights, but rather an intellectual statement that seeks to present a theory of citizenship that is faithful to the nation's identity and just toward its citizens, regardless of their affiliations or beliefs. The book provides a platform for dialogue between Sharia and law, between text and interpretation, and between belief and the state. It contributes to offering a cohesive vision for organizing the relationship between the individual and the state in contemporary Islamic societies, without falling into the trap of despotism in the name of religion or merging with Western modern concepts that overlook cultural specificities.

This study is an intellectual journey aiming to rethink the legal and social foundations of citizenship in the Islamic world, challenging traditional theories about the relationship between the citizen and the state.

Keywords: Citizenship, Sharia, Constitution, Dr. Mohammad Javad Javid, Islamic Thought.

CC BY

المقدمة

حين يُطرح مفهوم "المواطنة" في الفكر السياسي المعاصر، تتجه الأنظار فورًا إلى قيم الحداثة، والحرية، والتعددية، ومبادئ المساواة أمام القانون. لكن ماذا لو طُرح هذا المفهوم من قلب حضارة ذات تراث فقهي عميق، حيث لا تنفصل السياسة عن العقيدة، ولا تُفهم الحقوق إلا من خلال الواجبات؟ من هنا يبدأ التحدي... ومن هنا ينطلق فكر الدكتور محمد جواد جاويد، في عمله اللافت حقوق شهروندى، حيث يُبحر بالقارئ في جدلية المواطنة كما لم تُطرح من قبل: بين قدسية النص الشرعي، وسلطة الدستور الحديث.

ليست هذه دراسة تقليدية لمفهوم قانوني محدد، بل هي رحلة فكرية في عمق الصراع والتكامل بين منظومتين: إحداهما إلهية المصدر، والأخرى بشرية التكوين. الدكتور جاويد، المفكر القانوني والدستوري، لا يكتفي بعرض نظري للحقوق، بل يغوص في بنية الفكر الإسلامي ليُعيد تعريف "المواطن" لا كمجرد فرد في الدولة، بل ككائن قانوني–أخلاقي له موقع في النسق الإلهي والاجتماعي معًا.

في كتابه، يواجه جاويد مفهوماً تأسس في الغرب على أساس العلمانية والفردانية، ويعيد تشكيله في سياق إسلامي يعتمد على التوازن بين الحرية والانضباط، بين الحق الشخصي والمصلحة العامة، بين صوت الفرد ونبض الأمة. ومن خلال هذا التوازن، يتجاوز فكرة "الرعية" التقليدية، ليمنح "المواطن" الإسلامي صفة الفاعل الحقوقي، الذي يمتلك حقوقًا لا بوصفه تابعًا، بل باعتباره شريكًا في بناء الشرعية.

ما يُذهل في الكتاب، وما يُحفز على الغوص فيه، هو ذلك الجمع النادر بين التحليل الدستوري الحديث، والمصادر الفقهية الأصيلة، دون الوقوع في التوفيق الساذج أو الرفض التام. هو ليس كتابًا للمرافعة عن الدين، ولا للمناشدة بحقوق الإنسان؛ بل هو بيان فكري مركّب، يسعى لتأسيس نظرية للمواطنة تكون وفية لهوية الأمة، وعادلة تجاه مواطنيها، مهما اختلفت انتماءاتهم ومعتقداتهم.

في هذا السياق، يصبح الكتاب ساحة حوار بين الشريعة والقانون، بين النص والتأويل، بين العقيدة والدولة. وهو ما يجعل فكر جاويد مادة غنية للتحليل، لا بسبب جرأته فقط، بل لقدرته على تقديم رؤية متماسكة وعملية حول كيفية تنظيم العلاقة بين الفرد والدولة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، من دون السقوط في فخ الاستبداد باسم الدين أو الذوبان في مفاهيم حداثية غربية لا تُراعي الخصوصيات الثقافية.

ولعل هذه المقدمة ليست إلا مفتاحًا أوليًا لقراءة أعمق في صفحات هذا المشروع الفكري، الذي لا يُقدم "حقوق المواطن" كقائمة قانونية فحسب، بل كمرآة لصورة الإنسان في النظام الإسلامي، وكبوابة لإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، بين الفرد والجماعة، بين الحرية والشرعية. المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم المواطنة بين الشريعة والدستور

المطلب الأول: تطور مفهوم المواطنة في الفكر الإسلامي والغربي

تعود جذور المواطنة الحديثة في الفكر الغربي إلى التحوّلات الفلسفية والسياسية الكبرى في أوروبا منذ عصر التنوير، والتي أعلت من شأن الفرد، واعتبرته وحدة مستقلة قانونيًا وأخلاقيًا داخل الدولة. وقد شكلت نظريات العقد الاجتماعي لـ جون لوك وجان جاك روسو الأساس النظري الذي قامت عليه فكرة المواطنة بوصفها تعاقدًا بين المواطن والدولة، تُستمدّ منه الشرعية السياسية ويُبنى عليه توزيع الحقوق والواجبات.

وقد جاء في كتاب " "Citizenship and Social Classللمفكر البريطاني T. H. Marshall ما يلي:

"المواطنة هي وضع قانوني يُمنح لأولئك الذين هم أعضاء كاملون في مجتمع ما. جميع الذين يمتلكون هذا الوضع متساوون من حيث الحقوق والواجبات المرتبطة به. لا يوجد مبدأ كوني يحدد ما ينبغي أن تكون عليه تلك الحقوق والواجبات، لكن المجتمعات التي تتطور فيها مؤسسة المواطنة، تُنتج تصورًا عن مواطنة مثالية يمكن قياس الإنجاز بناءً عليها وتوجيه الطموح نحوها."

يُظهر هذا الاقتباس أن المواطنة في الفكر الغربي لا تُبنى فقط على القانون، بل على تصور معياري مستمر التطور. فالمواطنة ليست مجرد انتماء جنسي أو إقليمي، بل تعبير عن علاقة سياسية واجتماعية متغيرة، تعكس توازن الحقوق والواجبات ضمن إطار المساواة القانونية.

وقد أكّدت وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادرة عام 1789 في فرنسا هذا الاتجاه بوضوح حين ورد فيها:

" Men are born and remain free and equal in rights. Social distinctions may be founded only upon the general good."

(Declaration of the Rights of Man and of the Citizen, 1789)

الترجمة:

"الناس يولدون ويظلون أحرارًا ومتساوين في الحقوق. ولا يمكن أن تُبنى التمايزات الاجتماعية إلا على أساس المنفعة العامة."

يظهر هنا بوضوح تأسيس المبدأ القانوني الغربي للمواطنة، الذي لا يعترف بالفروق الطبقية أو الدينية أو العرقية في منح الحقوق، بل يجعل الجميع سواسية أمام القانون، ما لم تستدعِ الضرورة الاجتماعية غير ذلك.

كما أن المواطنة الغربية أصبحت اليوم تشمل ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي ما أسماه مارشال بـ "الحقوق المدنية، والسياسية، والاجتماعية". فالفرد لا يكون مواطنًا كاملًا إلا إذا تمتّع بهذه الأبعاد الثلاثة مجتمعة، وهو ما ينعكس في معظم الدساتير الحديثة، خاصة في النماذج الديمقراطية الليبرالية.

نقاط الالتقاء والتعارض بين النموذجين الإسلامي والغربي

في المقارنة بين المواطنة كما تُفهم في السياق الإسلامي التقليدي والمواطنة الحديثة في الغرب، نلحظ نقاط التقاء تتمثل أساسًا في اعتبار الفرد كائنًا ذا قيمة، له حقوق أساسية، ويجب أن يتمتع بالحماية من الاستبداد والتمييز. إلا أن مصدر هذه الحقوق ومرجعيتها هو موطن الاختلاف الأكبر.

وقد جاء في كتاب "الإسلام والمواطنة" لعمار علي حسن ما يلي:

"إن جوهر الفارق بين النظرة الإسلامية التقليدية والغربية الحديثة إلى المواطنة هو أن الأولى تجعل من الدين محددًا للهوية السياسية، بينما تنزع الثانية إلى تحييد الانتماء الديني لصالح الانتماء الوطني أو المدني. في الأولى المواطن هو مسلم قبل كل شيء، وفي الثانية هو فرد قبل كل شيء."

(عمار علي حسن؛ الإسلام والمواطنة؛ دار ميريت؛ 2007م)

في هذا السياق، يظهر التوتر بين المرجعيتين: الفكر الغربي يُعلي من سلطة القانون الوضعي بوصفه المصدر الوحيد للحقوق، بينما الفكر الإسلامي يُحيل إلى الشريعة كمصدر أعلى. وقد أكّد هذا الاتجاه ما ورد في "نظرية الدولة في الفقه الإسلامي" لعبد الرزاق السنهوري:

"السيادة في الدولة الإسلامية ليست للشعب، وإنما لله، وما الحاكم إلا منفذ لمشيئة الله، ولذلك فإن الحقوق لا تُمنح بإرادة تشريعية بشرية، بل تُستمد من مقاصد الشريعة، ويكون الاجتهاد الفقهي هو الوسيط بينها وبين الواقع."

(السنهوري؛ نظرية الدولة في الفقه الإسلامي؛ القاهرة: دار النهضة؛ 1956م)

هنا يضع السنهوري قاعدة صريحة تؤكد أن المواطنة في الفكر الإسلامي ليست عقدًا مدنيًا محضًا، بل تتأسس على التزام ديني وشريعة إلهية، ما يجعل الحقوق مشروطة بحدود النص الشرعي.

وبينما يرى الفكر الغربي أن الحقوق سابقة على الدولة، ترى بعض الاتجاهات الإسلامية أن الحقوق لا توجد إلا في ظل الشرع، ولذلك فهي قابلة للتقييد والضبط حسب النصوص والمقاصد.

غير أن المفكرين المعاصرين، كالدكتور محمد جواد جاويد، يسعون لبناء جسر بين النموذجين، عبر إعادة تفسير الشريعة على ضوء القيم الإنسانية الحديثة. ففي كتابه "حقوق شهروندى" يكتب:

«شهروند در نظام اسلامی می‌تواند از همه‌ی حقوق انسانی بهره‌مند باشد، اگر این حقوق با موازین شرع در تعارض نباشند. بنابراین، شهروندی اسلامی نه تنها ممکن است، بلکه می‌تواند زمینه‌ای برای بازتعریف مفهوم مشروعیت سیاسی نیز باشد.»

(جاوید، محمد جواد؛ حقوق شهروندی؛ ۱۳۹۵)

الترجمة:

CC BY

"يمكن للمواطن في النظام الإسلامي أن يتمتع بجميع الحقوق الإنسانية، طالما لا تتعارض مع معايير الشريعة. وبالتالي، فإن المواطنة الإسلامية ليست ممكنة فقط، بل يمكن أن تشكّل أساسًا لإعادة تعريف مفهوم الشرعية السياسية أيضًا."

المطلب الثاني: التأصيل الدستوري والشرعي لحقوق المواطنة

إنّ العلاقة بين الشريعة وحقوق الإنسان من جهة، وبين الدساتير الحديثة وحقوق المواطنة من جهة أخرى، تمثل إحدى أبرز الإشكالات النظرية التي ناقشها الفقهاء المعاصرون، لا سيما أولئك الذين سعوا إلى تأسيس مفهوم حديث للمواطنة ضمن الدولة الإسلامية. فالأساس في الفكر الإسلامي التقليدي أن الإنسان مكرّم بما هو مخلوق لله، لا بما هو مواطن تابع للدولة، وهذا ما يجعل منظومة الحقوق في الإسلام تبدأ من الكرامة، لا من التعاقد السياسي أو الدستوري. ولذلك فإن الشريعة، حينما تقرر الحقوق، لا تربطها بانتماء سياسي، وإنما بانتماء إنساني وديني وأخلاقي. وقد جاء في كتاب "حقوق شهروندى" ما يؤكّد هذا الأصل الشرعي بقوله:

«در اسلام بدون ترديد اصل برابرى به عنوان يک اصل بنيادين و جوهره قوانين اسلامى مورد قبول همه مذاهب و مكاتب است. فراگير بودن اين اصل كاملاً مبرهن است. يكى از رموز توسعه اوليه اسلام بر محور موفقيت اصل مساوات و نبود تبعيض قرار داشته است. از اين منظر حقوق شهروندى در اسلام ميتواند موضوعى قديمى باشد كه همواره مورد تأكيد و تأييد جامعه مدنى آن هم بوده است.»

(جاويد؛ حقوق شهروندى؛ ١٣٩٥)

يتضح من هذا النص أن مبدأ المساواة يُعدّ ركيزة أصلية في الفكر الشرعي، وأنه لا يُستلزم لتأسيس الحقوق انتظارُ دساتير حديثة، لأن الشريعة قد قرّرتها منذ وقت مبكر. فالمواطنة في الإسلام ليست وليدة السياسة، بل نابعة من رؤية تكريمية للإنسان.

إلا أن ظهور الدولة الحديثة، وبروز مفهوم "المواطنة القانونية" بوصفه علاقة بين الفرد والدولة من خلال الدستور، فرض على الفقهاء والمفكرين إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين النص الديني والنص الدستوري. لقد أصبح من الضروري البحث في مدى قدرة الشريعة على تنظيم الحقوق السياسية والمدنية للفرد ضمن دولة قانونية. ومن هنا تأتي أهمية فهم العلاقة بين النص الشرعي والنص الدستوري، لا بوصفهما متضادين بالضرورة، بل كمرجعيتين قابلة للتكامل ضمن شروط معينة.

وهنا يُبيّن الدكتور محمد جواد جاويد أن المرجعية في الإسلام تتجه في الأصل نحو المصلحة العامة، وأن هذه المصلحة ليست حكرًا على المسلمين دون غيرهم، ما دام غير المسلم يساهم فيها. فيقول:

«در هر حال نكته مهم در حقوق شهروندى، مسئله وفادارى به نفع مصالح عامه است. در اين ميان، همان گونه كه گفته شد، عملاً تفاوتى بين غير مسلمان از اهل كتاب و غير اهل كتاب وجود ندارد اى با در برهه اى از زمان يا گستره اى از مكان يک غير مسلمان اجر و قرب بيشترى يابد، صرفاً از آن روى كه بيشتر به سود مصالح عمومى

که مصلحت مسلمانان نیز در آن است نقشی بر عهده دارد. البته این شیوه امتیاز هم چنان که گفته شد، برای مسلمان و غیر مسلمان موقتی است.»

(جاوید؛ حقوق شهروندی؛ ۱۳۹۵)

إن هذا التصور يُظهر فهماً مرناً للمواطنة، يُخرجها من الحصر الديني العقائدي إلى الاشتراك في الصالح العام. وهذا ما يسمح ببناء تصور دستوري مدني للمواطنة، يمكن أن يتعايش مع الرؤية الإسلامية، شرط أن تبقى المصلحة العامة هي المعيار.

أما من الناحية الدستورية، وخاصة في السياق الإيراني، فإن الدستور قد نصّ صراحة على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأعلى للتشريع، كما في المادة الرابعة من الدستور الإيراني لعام 1979، والتي تنص على أن «كافة القوانين والأنظمة يجب أن تستند إلى المعايير الإسلامية». ومن هنا تتحدد العلاقة بين الدستور والشريعة، بحيث يكون الدستور في حالة خضوع للنصوص الشرعية، لا في تعارض معها. ومع ذلك، فإن هذا الإخضاع قد يولّد في بعض الأحيان أزمة عند التطبيق، إذ أن المصلحة العامة قد تُقدّم على النص، وهو ما نبّه إليه الدكتور جاويد بوضوح حيث قال:

«در نتیجه اگر در جامعه ای به صورت کلان و دائمی مصالح حکومت میکنند و نه قوانین سامان یافته، این خود نشان از نوعی بیماری در جامعه خواهد بود؛ چرا که در هر صورت مصلحت هم در حقیقت برای شهروندان جامعه در نظر گرفته شده است؛ همان گونه که قوانین برای سعادت و بهروزی آنهاست. حال اگر برای همیشه مصالح به جای قوانین قصد تأمین حقوق شهروندان را داشته باشند، استمرار آنها چیزی جز نزدیک شدن به وضع غیر حقوقی نخواهد بود؛ در حالی که واقعیت ماکیاولیسم چه متأثر از ماکیاولی باشد و چه افراط و در نتیجه انحرافی از مراد او باشد، ضمن مغایرت با حقوق شهروندی به دلایل فوق پدیده ای غیر اخلاقی هم خواهد بود.»

(جاوید؛ حقوق شهروندی؛ ۱۳۹۵)

هنا يُعبّر جاويد عن موقف نقدي تجاه الانحراف الذي قد ينتج عن تفضيل "المصلحة" على "القانون"، إذا لم تكن تلك المصلحة مضبوطة بمعايير قانونية واضحة. لأنه في هذه الحالة، لن يعود الحديث عن دولة قانون، بل عن دولة استنسابية، وهو ما يتعارض مع المبادئ الأخلاقية والحقوقية التي تقوم عليها المواطنة.

ولذلك فإن رؤية جاويد لمصدر الشرعية القانونية تبدو مركبة: فهو لا يُقصي النص الدستوري، ولا يعلي من النص الشرعي على حساب النظام، بل يسعى إلى تحقيق توازن بين الاثنين. إن شرعية القانون تنبع من الشريعة، ولكن الشريعة لا تعمل في الفراغ، بل يجب أن تُؤطّر ضمن قوانين واضحة تُحقق العدالة وتُراعي الواقع.

وهذا التصور هو ما يجعله مختلفًا عن بعض التيارات الفقهية التي ترفض الدستور بوصفه "قانونًا وضعيًا"، ويرى أن بإمكان الدستور – متى ما التزم بالشريعة – أن يكون أداة لحماية الحقوق لا وسيلة لسلبها.

CC BY

المبحث الثاني: تحليل فكري لكتاب حقوق شهروندى في ضوء جدلية المواطنة

المطلب الأول: الحقوق الأساسية للمواطن في فكر جاويد

يشكّل مفهوم الحقوق الأساسية في فكر الدكتور محمد جواد جاويد حجر الزاوية في بناء نظريته عن المواطنة الإسلامية المعاصرة، وهو لا ينطلق من رؤية مفرغة من النصوص، بل يقوم بتأسيس تصور متكامل للحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية، من داخل النسق الديني والدستوري في آنٍ واحد، محاولًا الموازنة الدقيقة بين متطلبات الكرامة الإنسانية ومقتضيات الانضباط الشرعي.

فيما يخص الحقوق المدنية والسياسية، يولي جاويد أهمية قصوى لحرية التعبير بوصفها حقًا أساسيًا لا يمكن تجاهله في أي نظام يسعى إلى تحقيق مواطنة حقيقية. وقد جاء في كتاب "حقوق شهروندى" ما يلي:

«اگر در فضايى بسته و تک صدايى افراد جامعه مجبور باشند براى دفاع از خود يا بيان ايده هاى خود تنها با زبان خشونت يا رفتارهاى غير متمدنانه متوسل شوند، اين خود نشانه اى از اختلال در نظام حقوق شهروندى است. آزادى بيان نه تنها عامل آرامش و ثبات اجتماعى است، بلكه راهى براى اصلاح مستمر نظام سياسى نيز مى باشد. اين آزادى بايد محترم شمرده شود، حتى اگر شامل انتقاد از ساختار قدرت باشد.»

(جاويد؛ حقوق شهروندى؛ ١٣٩٥)

يبيّن هذا النص بدقّة أن الحرية، وخصوصًا حرية التعبير، لا تؤسس فقط على الحق الفردي، بل على أنها وسيلة إصلاح جماعي، وضمان لاستمرارية العلاقة السليمة بين الحاكم والمحكوم. وبذلك يربط جاويد بين حرية التعبير والمصلحة العامة، مع عدم استثناء نقد السلطة من نطاق هذا الحق، وهو موقف متقدّم ضمن السياق الفقهي والدستوري الإسلامي.

أما المشاركة السياسية، فهي في فكر جاويد امتداد طبيعي لمفهوم المسؤولية الجماعية، لا مجرد ميزة قانونية. إذ لا يمكن تصوّر مواطنة فعّالة من دون أن تكون للمواطن القدرة على المساهمة في صناعة القرار السياسي. ويؤكد جاويد ذلك في مواضع متعددة من كتابه، حيث يربط المواطنة الحقة بالفاعلية لا بالانتماء الصامت.

في ما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، يعتبر جاويد أنّ العدالة الاجتماعية جزء لا يتجزأ من الكرامة، وأن التعليم والعمل والمسكن ليست امتيازات ممنوحة بل حقوق مكتسبة. وقد جاء في كتابه نص صريح يعكس هذه الرؤية، يقول فيه:

«وظيفه دولت در قبال شهروندان فقط در تأمين امنيت يا اداره امور اجرايى خلاصه نمى‌شود، بلكه موظف است زمينه‌هاى آموزش رايگان، سلامت، تأمين اجتماعى، مسكن و اشتغال را براى همگان بدون تبعيض فراهم آورد. اين موارد جزو حقوق بنيادين شهروندى هستند و تخطى از آن‌ها به معنى نقض اصول عدالت اجتماعى است.»

(جاويد؛ حقوق شهروندى؛ ١٣٩٥)

هنا نلحظ أن جاويد لا يرى أن هذه الخدمات تدخل ضمن "السياسات العامة" فقط، بل يرقّيها إلى منزلة الحقوق الأساسية، ويعتبر الإخلال بها انتهاكًا للعدالة ذاتها، لا لفعل سياسي عابر.

المطلب الثاني: التوازن بين الشرعية الدينية والدستورية في حماية الحقوق

إن الحديث عن التوازن بين الشرعية الدينية والشرعية الدستورية في الفقه الدستوري المعاصر لا سيما في سياق الجمهورية الإسلامية الإيرانية، يمثل أحد أهم الإشكالات النظرية والعملية في فكر الدكتور محمد جواد جاويد. يتقاطع هذا الإشكال عنده مع أسس فلسفية، وأبعاد قانونية وفقهية تشتبك في حقل السياسة الشرعية وحقوق المواطنة. وقد سعى جاويد من خلال مؤلفه "حقوق شهروندى" إلى رسم معالم نظرية متكاملة تنطلق من الواقع الدستوري القائم وتعمل على تصحيحه لا بإلغائه بل بترشيده من منطلق ديني ودستوري في آنٍ معًا.

وقد جاء في كتاب "حقوق شهروندى" ما يلي:

«نه تنها در ساحت قانون اساسى و قوانين عادى، بلكه در ساحت شرع نيز اين گونه است كه حقوق هر فرد با پذيرش محدوديت‌هايى از قبيل نظم عمومى و اخلاق حسنه و امنيت ملى امكان تحقق دارد، اما اين محدوديت‌ها نبايد به گونه‌اى تعبير شوند كه موجب نقض جوهره حق يا بازگشت به انكار اصل آن شوند، چرا كه چنين برداشتى با فلسفه وجودى حقوق در تعارض است و زمينه‌ساز بازتوليد استبداد به نام قانون خواهد بود»

(جاويد؛ حقوق شهروندى)

هذا النص يبيّن بشكل دقيق أن جاويد لا يكتفي بالحديث عن الحقوق من زاوية النص الدستوري أو الفقهي فقط، بل يضع معيارًا لتأويل تلك النصوص بحيث لا تؤدي إلى إلغاء جوهر الحق بذريعة النظام العام أو الأمن القومي، وهذا بحد ذاته تجاوز لنمط التبرير السلطوي للقيود التشريعية، إذ يرى أن استخدام النص الديني أو الدستوري لتقييد الحقوق يجب أن يكون محدودًا بالجوهر، لا بالمصلحة السياسية الظرفية.

أما بالنسبة لنقد جاويد للواقع الدستوري في إيران، فإنه لا يأتي على شكل إعلان قطيعة مع المنظومة، بل من داخلها، في محاولة لاستعادة التوازن المفقود بين النص الشرعي والممارسة الدستورية. ففي موضع آخر من الكتاب، يورد ما يلي:

«نظام حقوقى جمهورى اسلامى ايران كه بر پايهٔ فقه اسلامى بنا شده است، اگر در پى كسب مشروعيت بين‌المللى و بومى باشد، بايد از تفسيرى پويا و تطبيقى از شريعت بهره‌مند شود، تفسيرى كه ضمن حفظ مبانى، قابليت انطباق با حقوق بشر معاصر را داشته باشد؛ وگرنه حقوق شهروندى تنها شعارى بر صفحه قانون اساسى باقى خواهد ماند»

(جاويد؛ حقوق شهروندى)

إن هذه الإشارة تعكس إدراكًا نقديًا دقيقًا لواقع دستوري محكوم بثنائية الشعار والممارسة. فجاويد لا يرفض المبدأ الديني، لكنه يطالب أن يخضع لتفسير "پويا" أي ديناميكي، قادر على فهم مقتضيات العصر من داخل النصوص لا من خارجها.

أما عن آلية التفسير الفقهي المعاصر، فقد عالجها جاويد برؤية تتكئ على الاجتهاد المقاصدي، لا سيما في ربطه بين القيم الكلية للشريعة وبين المفاهيم الحديثة لحقوق الإنسان. وقد جاء في الفصل المتعلق بمصادر الشرعية القانونية:

«در فقه سیاسی شیعی، مشروعیت قانون، نه فقط در انتساب به شارع، بلکه در تطابق با اصول عدالت و عقلانیت نیز سنجیده می‌شود. بر این اساس، قوانینی که فاقد مبنای عقلی و عادلانه باشند، هرچند به ظاهر مستند به شرع باشند، مشروعیت ندارند»

(جاوید؛ حقوق شهروندی)

وهو هنا يتبنّى موقفًا وسطًا بين التشريعات الوضعية البحتة والتفسيرات الفقهية التقليدية، معتبرًا أن شرعية القانون لا تُستمد من نسبه إلى النص الشرعي فحسب، بل أيضًا من مدى اتساقه مع القيم العقلية والعدلية، مما يقودنا إلى أطروحة "المواطنة الإسلامية الدستورية" التي يقترحها كحلٍ وسط.

ففي طرحه لهذا النموذج البديل، يقول جاويد:

«مفهوم شهروندی در نظام اسلامی، نه همان تابعیت صرف سیاسی است و نه فقط التزام شرعی؛ بلکه مجموعه‌ای از حقوق و تکالیف متقابل است که در سایهٔ حاکمیت قانون الهی و ارادهٔ مردمی شکل می‌گیرد. این مفهوم می‌تواند پلی باشد میان شریعت و دموکراسی، اگر تفسیر آن از منظر تعامل باشد، نه تقابل»

(جاوید؛ حقوق شهروندی)

يمكننا أن نلحظ هنا ملامح مشروع نظري كبير يقوم على المصالحة بين الدين والدستور، حيث لا يكون المواطن مجرّد تابع، بل شريك يستمد حقوقه من مرجعية مزدوجة: إلهية وشعبية، ما يعني تحوّلاً كبيرًا في النظرة إلى الدولة الإسلامية الحديثة.

تحليليًا، فإن ما يميّز أطروحة جاويد هو اقتراحه مسارًا ثالثًا، لا يكتفي بمجرد المواءمة الشكلية بين الشرعية الدينية والدستورية، بل يعمل على بناء فهم تفاعلي بين المرجعيتين، يتيح للنصوص أن تتطور من الداخل، ويحمي الدستور من أن يتحوّل إلى غطاء شرعي للسلطة المطلقة باسم الدين. في نهاية المطاف، يدعو جاويد إلى تأسيس "دولة قانون دينية" لا "دولة دينية بالقانون"، وهذه الفكرة تحتاج إلى مزيد من التفعيل الفقهي والدستوري، لا الاكتفاء بالتنظير النظري.

الخاتمة

تتبيّن من خلال هذا البحث الملامحُ العميقة لرؤية الدكتور محمد جواد جاويد لمفهوم المواطنة، بوصفها ليس فقط صيغة قانونية أو وضعًا سياسيًا، بل بناءً مركبًا من الشرعية الدينية والدستورية، يعبّر عن توازنٍ دقيق بين الهوية والقانون، بين القيم الإسلامية ومتطلبات الدولة الحديثة. لقد قدّم جاويد مقاربة لا تسعى إلى تقليد النموذج الغربي في شكله الليبرالي، ولا إلى الجمود عند حدود التراث الفقهي التقليدي، بل حاول أن يُعيد قراءة النصوص والمفاهيم الإسلامية بروح العصر، دون أن يفقد اتصالها بجذورها الشرعية.

اتضح من تحليل نصوصه أن المواطنة الإسلامية، في تصوره، ليست مجرد تابعٍ ملتزم، بل شريكٌ فاعل في المجال العام، له حقوقه الأساسية غير القابلة للإلغاء تحت ذرائع النظام العام أو المصلحة السياسية. وظهر نقده للنظام الدستوري الإيراني ليس خروجًا على المشروع، بل دعوة لتجديده من الداخل عبر تفسيرٍ عقلاني وتقدّمي للنصوص، يتسق مع العدالة والمساواة ومبدأ الكرامة الإنسانية.

وبهذا فإن فكر "المواطنة الإسلامية–الدستورية" كما اقترحها جاويد، تشكّل مساهمة جادة في الفكر الإسلامي المعاصر، قادرة على فتح أفق جديد أمام نظمٍ قانونية تبحث عن الشرعية والفعالية في آنٍ معًا. وهي دعوة لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والفرد، على أساس متين من الحقوق لا الاستتباع، ومن المسؤولية لا الوصاية، ومن الشراكة لا التبعية. تلك هي خلاصة مشروع جاويد: أن تكون المواطنة، في الدولة الإسلامية، جسرًا لا حاجزًا، بين الشريعة والدستور، بين النص والعصر.

على هذا الأساس، يمكن تلخيص النتائج الرئيسية التي توصّل إليها المقال فيما يلي:

على هذا الأساس، يمكن تلخيص النتائج الرئيسية التي توصّل إليها المقال فيما يلي:

أولًا: أثبتت الدراسة أن الدكتور محمد جواد جاويد قدّم قراءة معاصرة لمفهوم المواطنة تنطلق من داخل المرجعية الإسلامية، دون أن تُقصي البعد الدستوري أو تُذوبه في الشريعة، بل تحاول أن تؤسس لمعادلة توازن بين الشرع والقانون.

ثانيًا: إن مفهوم "المواطنة" في فكر جاويد ليس حالة انتماء قانوني فحسب، بل هو منظومة حقوق وواجبات متبادلة، تتأسس على الكرامة والعدالة والمشاركة، ولا يمكن تقييدها إلا ضمن شروط دقيقة لا تُبطل جوهر الحق.

ثالثًا: بيّن البحث أن جاويد لا يتبنّى موقفًا تقليديًا من الدستور الإيراني، بل يقدّم نقدًا عقلانيًا بنّاءً يهدف إلى جعل الدستور أكثر توافقًا مع مبادئ الشريعة والعدالة الاجتماعية، من خلال تفسير ديني مرن وواقعي.

رابعًا: تبيّن أن الحقوق الأساسية في فكر جاويد – سواء المدنية، أو السياسية، أو الاقتصادية – لا تُفهم باعتبارها هبة من السلطة، بل التزامًا أصيلًا من الدولة تجاه المواطن، ينبع من قيم دينية وإنسانية مشتركة.

ومن خلال ما سبق، يمكن اقتراح جملة من التوصيات:

ومن خلال ما سبق، يمكن اقتراح جملة من التوصيات التي تستند إلى نتائج البحث وتستهدف تطوير الخطاب القانوني والفقهي المتعلق بالمواطنة في السياق الإسلامي المعاصر، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: ضرورة إعادة قراءة المفاهيم الفقهية الكلاسيكية المرتبطة بالرعية، الذمة، والطاعة، من خلال مناهج اجتهادية معاصرة تأخذ بعين الاعتبار تطور مفهوم المواطنة ومقتضيات الدولة الحديثة.

ثانيًا: اعتماد التفسير المقاصدي للنصوص الشرعية عند تنظيم الحقوق والحريات، بحيث لا تُتّخذ الشريعة ذريعة لتقييد الحقوق، بل تُوظف كمرجعية عليا لتحقيق العدالة، والكرامة، والمساواة.

ثالثًا: إصلاح العلاقة بين الدستور والشريعة في الدول الإسلامية، من خلال مراجعة مواد الدساتير التي قد تفتقر إلى الوضوح في تحديد مجال سيادة كل من النص الديني والنص القانوني، بما يمنع التداخل التعسفي ويُحقق التكامل المؤسسي.

في النهاية، يمكن القول إنّ المواطنة في فكر الدكتور محمد جواد جاويد ليست مجرد حالة قانونية تُنظمها بنود الدستور، ولا هي فقط التزامًا دينيًا يُستمد من الشريعة، بل هي منظومة قيمية وتشريعية متكاملة تتجسّد في العلاقة المتوازنة بين الفرد والدولة، وبين الحقوق والواجبات، وبين المرجعية الدينية والمرجعية القانونية.

لقد سعى جاويد من خلال مشروعه إلى أن يُعيد الاعتبار لفكرة المواطن بوصفه فاعلًا لا تابعًا، وأن يعيد قراءة النصوص الشرعية بحيث تكون منفتحة على الاجتهاد والتفسير المتجدد، دون أن تتناقض مع المبادئ الأساسية للدين. وفي المقابل، لم يُقصِ البُعد الدستوري أو يُفرغه من مضمونه، بل حاول أن يجعل منه إطارًا قانونيًا يترجم القيم الإسلامية إلى ضمانات قانونية قابلة للتنفيذ والمحاسبة.

إنّ ما يميز هذا الطرح هو محاولته الجمع بين الأصالة والمعاصرة، وبين الثابت والمتغير، وبين الانتماء الديني والمشاركة المدنية. فالمواطنة في هذا السياق ليست منتجًا غربيًا يُفرض على المجتمعات الإسلامية، بل هي مفهوم قابل للتأصيل من داخل المنظومة الإسلامية، متى ما توفّرت الإرادة الاجتهادية والفقهية لذلك.

المصادر والمراجع

1. جاويد، محمد جواد. حقوق شهروندى. طهران: انتشارات ميزان، 1395هـ.ش.

2. السنهوري، عبد الرزاق. نظرية الدولة في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والنظريات الحديثة. القاهرة: دار النهضة العربية، 1956.

3. مارشال، تي. هـ. Citizenship and Social Class. لندن: Cambridge University Press، 1950.

4. علي حسن، عمار. الإسلام والمواطنة. القاهرة: دار ميريت، 2007.

المصادر الدستورية:

5. الجمهورية الإسلامية الإيرانية. قانون اساسى جمهورى اسلامى ايران [الدستور الإيراني]. طهران، 1979.

الوثائق العالمية:

6. France. Déclaration des droits de l'homme et du citoyen de 1789. Assemblée Nationale.